

حكومة الشعب في آراء الشيخ محمد مهدي شمس الدين والدكتور مهدي الحائري اليزدي ومقارنتها بنموذج الديمقراطية التكاملية

محسن كديور^١، علي اكبر كمالي اردكاني^٢

هناك ثلاثة تيارات في افكار العلماء السيايين المعاصرين، التيار الاول هم العلماء الذين لم يعتقدوا بوظيفة خاصة للمؤمنين في المجالات العامة في زمن الغيبة ويحصر دور الفقهاء في الشؤون التشريعية، والتيار الثاني هم الذين يعتقدون بولاية الفقيه، والتيار الثالث هم العلماء الذين يرفضون أي حق خاص للفقهاء في المجالات العامة ويعتقدون ان تحديد التكاليف في المجالات العامة قد فوضت للناس بمراعاة النظم الدينية العامة. وان الشيخ محمد مهدي شمس الدين الفقيه اللبناني المعاصر الذي طرح فكرة (ولاية الامة على نفسها) والدكتور مهدي الحائري اليزدي الذي طرح نظرية (التوكيل المشاع للمالك الخاص) هما من اهم العلماء التابعين للتيار الثالث. فقد منحنا في فكرهما حق السيادة بشكل كامل الى الشعب وقدمنا نموذجاً من الحكومة الاسلامية يمكن التعبير عنه (الحكومة المنتخبة الاسلامية). من اهم المبادئ المشهودة في هذا النموذج هي العدالة السياسية والحقوقية للشعب وإنكار الحقوق الخاصة للرجال والمسلمين والشيعة والفقهاء في المجالات العامة والمشاركة والرضي والقناعة العامة واصل استجواب الزعماء والزعة القانونية، وهو نموذج يمكن مقارنته بأنموذج الديمقراطية التكاملية (روسو- ميل) احدى النماذج التسعة للديمقراطية المطروحة من قبل ديوي دلد.

الكلمات الرئيسية: الديمقراطية، افكار الشيعة السياسية، محمد مهدي شمس الدين، مهدي الحائري اليزدي، الديمقراطية التكاملية

١- مقدمة

حكومة الشعب أخذت اعتباراً خاصاً في العالم. فان اغلبية الحكومات في العالم تسعى لتقدم صورة من حكومة الشعب وتعتبر نفسها ديمقراطية. وإذا ما راجعنا تاريخ المباحث السياسية وعلماء الشيعة سنلاحظ ان التعرف على المباحث والمفاهيم الاساسية الحديثة ومن بينها

ان الانظمة المبتنية على اساس اصول حكومة الشعب (الديمقراطية) يختلف اشكالها هي اكثر الانظمة الموجودة رواجاً في العالم السياسي في عصرنا الحاضر ويبدوان

١ - استاذ مساعد في قسم الفلسفة جامعة اعداد المدرسين (تربيت مدرس)

٢ - طالب في دورة الدكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة اعداد المدرسين

(تربيت مدرس)

القانون والمساوات والحرية والشعب والمجلس والجمهورية وحكومة الشعب تعود الى الدورة (المشروطة). وان دخول مثل هذه المفاهيم والتطورات السياسية والاجتماعية الناتجة عن دخول المنتجات الحديثة ثم انتصار الثورة الاسلامية سببت الكثير من التغيرات والتطورات في افكار الشيعة السياسية في القرن العشرين. وكانت النتيجة من هذه التطورات تشكيل ثلاثة تيارات اساسية بين علماء السياسة المعاصرين الشيعة. التيار الاول هم العلماء الذين لم يعتقدوا بوظيفة خاصة للمؤمنين في المجالات العامة في زمن الغيبة ويحصر دور الفقهاء والعلماء في الشؤون التشريعية فقط، ومثل هؤلاء العلماء لم يتخذوا موقفاً خاصاً ازاء الدولة الحاكمة على المجتمع لكنهم يطالبون بتنفيذ احكام الشريعة بواسطة المكلفين في الشؤون الشخصية (كديور ١٣٧٩: ١٤٩-١٥٥).

التيار الثاني هم الذين يعتقدون بحقوق خاصة للفقهاء في المجالات العامة اي نظرية ولاية الفقيه. من اهم العوامل التي تؤدي الى اختلاف الراي بين انصار هذا التيار هو اطار صلاحيات الولي الفقيه في زمن الغيبة.

(كديور، ١٣٧٦: ٣٣-٤١) والتيار الثالث هم العلماء الذين يرفضون أي حق خاص للفقهاء في المجالات العامة ويعتقدون ان تحديد التكاليف في المجالات العامة قد فوضت للناس بمراعاة الانظمة الدينية العامة. وان الشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٣١٣-١٣٧٩) الفقيه اللبناني المعاصر الذي طرح فكرة (ولاية الامة على نفسها) والدكتور مهدي الحائري اليزدي (١٣٠٢-١٣٧٨) العالم الايراني. الذي طرح نظرية (التوكيل المشاع للمالك الخاص) هما من اهم العلماء التابعين للتيار الثالث. فقد منحنا في فكرهما حق السلطة بشكل كامل الى الشعب وقدما نموذجا من الحكومة الاسلامية يمكن التعبير عنه (الحكومة المنتخبة الاسلامية). (نفس المصدر، ١٥٩). وان تقدم هذا النموذج الذي يبتني على تفويض كامل حقوق الحكم الى الشعب، وتبديل رابطة الولاية الى التوكيل بين الشعب والزعماء، ربما

سيخلق تطوراً أساسياً في مجال تلازم الحكومة الاسلامية مع المبادئ الخاصة ببعض النماذج للانظمة الديمقراطية. ولا ننسى ان الانظمة الديمقراطية منذ عصرها الكلاسيكي وحتى الآن قد خضعت لتطورات عديدة وجاءت نماذج عديدة منها. وان مبادي عملنا في هذه المقالة هي النماذج التسعة المقدمة من قبل ديوي د هلد في كتاب (نماذج الديمقراطية). وان استلنا الرئيسية في هذه المقالة هي:

- ١- ما هي تكوينات الحكومة الاسلامية المنتخبة في آراء الشيخ شمس الدين والدكتور الحائري اليزدي؟
- ٢- بأي النماذج الديمقراطية يمكننا ان نقارن نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة)؟

للاجابة على هذين السؤالين نطرح الفرضيتين التاليتين:

- ١- مساوات البشر من الناحيتين السياسية والحقوقية، وحكومة الشعب والمشاركة والقبول العام والترعة القانونية هي من اهم تكوينات الحكومة الاسلامية المنتخبة في آراء الشيخ شمس الدين والدكتور الحائري.
- ٢- من الممكن مقارنة النموذج المقترح (الحكومة الاسلامية المنتخبة) بنموذج (الديمقراطية التكاملية) (روسوميل).

٢- تطورات حكومة الشعب ونماذجها

قبل ان ندخل المبحث الاصلي من الضروري ان نشير الى تطورات حكومة الشعب ونماذجها. وان النظر الى تاريخ ظهور مفاهيم وفكرة الديمقراطية في الافكار السياسية، يدل على ان هذه المفاهيم انما هي عبارات يونانية كسائر مصطلحات علم السياسة، وان اول نموذج من انظمة حكومة الشعب ظهرت في الاغريق قبل خمسة وعشرون قرناً. (دال، ١٣٧٩: ١٤) مع ذلك فقد خضعت مثل هذه المفاهيم لتطورات عديدة في العصر الحديث. وفي الحقيقة ان التطور في معنى العناصر الداخلة في حكومة الشعب اي الشعب وكيفية مشاركته في الشؤون واتخاذ القرارات السياسية والمجالات القابلة للمشاركة وغير ذلك قد سببت صعوبة لتقدم تعريف شامل عن حكومة الشعب. فعلى اية حال حاول الباحثون ان يقوموا بتقسيم الانظمة

وبعد حوالي ثلاثة عقود قام بتحديد الكتاب السابق وقمّ كتاب (المجتمع السياسي والاسلامي، المبادي الفقهية والتاريخية) (نفس المصدر، ١٩٩٢) وبذلك أكمل دراساته حول ابعاد الحكم في الاسلام.. ومن وجهة نظره فان تعدد آيات القرآن الكريم وسنة النبي (ص) والائمة الطاهرين (ع) وطبيعة الاحكام الاسلامية غير القابلة للتجزئة وضرورة تنفيذ احكام الشريعة الاسلامية حتى يوم القيامة، تدل جميعها على لزوم تشكيل حكومة اسلامية (نفس المصدر، ١٩٩٥: ٢٧-٣٥ و ١٩٩٢: ١٦٦-١٧٧) مع ذلك فان الطوائف الاسلامية منذ ظهور الاسلام وحتى عصرنا الحاضر اختلفت حول الشكل المطلوب للحكومة الاسلامية. ومن وجهة نظر شمس الدين فان التصميم المطلوب للحكومة الاسلامية يجب ان يتعد قدر الامكان عن (مبادئ الفقه والكلام الطوائفية) كي لا تتكرر النزاعات السابقة حول شرعية الدولة. وفي هذا المجال يجب على علماء الشيعة والسنة ان يقوموا بالاجتهاد لتحديد الآراء والاستنباطات الفقهية التقليدية. (نفس المصدر، ١٩٩٥: ٤١٤-٤١٩). ولا يرى شمس الدين الادلة المطروحة من قبل مؤيدي نظرية (ولاية الفقيه) مقنعة للرهنة على ولاية الفقيه في المجالات العامة في زمن الغيبة. (نفس المصدر، ٤١٧). تقدم نظرية (ولاية الامة على نفسها) وحاول ازالة ازمة الشرعية في الدول الاسلامية للعصر الحاضر. وطبقاً لهذه النظرية فان شرعية الحكومة الاسلامية في زمن الغيبة تعود لرأي الشعب او المواطنين وتحدد عن طريق الانتخابات وعلى مختلف المستويات. (نفس المصدر، ابريل ١٩٩٧: ١٢-١٦) بالإضافة الى ذلك فان اهم معيار لاتخاذ القرار في الشؤون العامة للمسلمين هو اصل الشورى وان حكومة اي حاكم غير معصوم، ستكون غير شرعية اذا لم تسدّد من قبل الشورى (نفس المصدر، ١٩٩٢: ٩٢). اذا ما قمنا بدراسة المكونات الاساسية لحكومة الشعب في آراء شمس الدين سنرى انه بذل قصارى جهده لأحقاق مثل هذه المكونات. وان اهم خطوة خطاها في هذا المجال هي اعطاء الحاكمية وحق تحديد مصير الشعب

الديمقراطية الموجودة بكل دورة على اساس آرائهم ومعتقداتهم ومعاييرهم الخاصة من حيث النوعية والنموذج. من جملة الباحثين الذي قدموا آثار عديدة في هذا المجال هو العالم ديويده هلد الذي قام. بمطالعة تحولات الافكار السياسية منذ الاغريق حتى عصرنا الحاضر وقدم تسعة نماذج عامة عن الديمقراطية. وقد صرح بان استخدام نماذج في دراسة حكومة الشعب انما هو تفسير للسنن والافكار السياسية المختلفة التي يرافقها نزعة التقليل. من الممكن تلخيص النماذج المطروحة من قبل هلد في كتاب (نماذج الديمقراطية) في الجدول رقم ١ مع الظروف والخصائص الرئيسية.

٣- دراسة الآراء السياسية للشيخ محمد مهدي شمس الدين

الشيخ شمس الدين فقيه لبناني معاصر ومن المتواجدين في الميادين السياسية والاجتماعية (فرح موسى، ١٩٩٣: ٣٠-٣٤) قدم آثار عديدة في مختلف مجالات الفقه والاصول وتاريخ الاسلام والمسائل السياسية. واذا ما القينا نظرة على آثار شمس الدين السياسية سنرى ان هذه الآثار قد جاءت رداً على اهم المسائل والمشاكل التي يعاني منها المسلمون في العصر الحاضر. ومن مساعي الشيخ شمس الدين في هذا المجال تحليل وتقد افكار الدنيوية (سكولاريسم) (شمس الدين، ١٩٨٢) نقد افكار ماركس والكايتاليسم (نفس المصدر، ١٩٨٦)، اثبات اهلية المرأة لتولي السلطة في العصر الحاضر (نفس المصدر، ١٩٩٦) اقتراح لإنشاء دولة جديدة على اساس الديمقراطية في المجتمع اللبناني بدلاً من النظام القبلي (نفس المصدر، ١٩٩٧) ومنع الحركات السياسية الاسلامية من استخدام العنف والسلاح (نفس المصدر، ٢٠٠١). مع ذلك فان المحور الاصلي لنظريات شمس الدين السياسية هو دراسة الحكومة الاسلامية. وانه ينشره كتاب (نظام الحكم والادارة في الاسلام) (نفس المصدر، ١٩٥٥) في عام ١٣٧٤ هـ.ق (١٩٩٥ م) يعد من زعماء المتقدمين بدراسة الحكومة الاسلامية بين علماء الشيعة المعاصرين.

هناك في الاسلام انواع الحقوق والحريات السياسية للشعب لانه بناءً على اصل ولاية الانسان على نفسه لا يحق لأي انسان ان يحصر حريات انسان آخر. (نفس المصدر، ١٩٩٩: ٢٢٧). وقد صرح بان حكومة الدكتاتورية هي حكومة الطاغوت وحكومة مرفوضة. (نفس المصدر، ١٩٩٢: ٩٧) ومع ذلك فانه يذكرنا بان انواع الحريات الاساسية وغير السياسية في المجتمع الاسلامي محصورة بالانظمة الدينية والاحكام الخلقية. وفي الحقيقة لا يمكن ان تتوقع ان الحرية في المجتمع الاسلامي هي نفس الحرية التي تتخذها المجتمعات التحرية والليبرالية. وعلى العموم فان مقارنة نظرية شمس الدين بنظريات المعاصرين من فقهاء الشيعة حول الحكومة الاسلامية تدل على ان نظريته قد خطت خطوات كبيرة نحو حكومة الشعب. وإذا ما قارنا نظرية شمس الدين بسائر النظريات المبنية على اساس الشرعية الالهية - الشعبية سنرى ان هذه النظرية قد لاحظت العديد من الحقوق السياسية للشعب وجزأت القوات ولم تمنح الفقيه اي حق تنفيذي ناتج عن فقهاء. (كديور ١٣٧٦: ١١٩-١٢٦).

السياسي الذي ثم بتقديم نظرية (ولاية الامة على نفسها). وقد تقبل شمس الدين موضوع المنطقة والاقليم لكل دولة او مفهوم (الحكومة الوطنية) وخطى بذلك خطوة جديدة لقبول موضوع السيادة الوطنية. (نفس المصدر، ٨٤) وهذا ما يفوض الشعب كافة الصلاحيات لاتخاذ القرار في المسائل والمشاكل الخاصة به. وبذل شمس الدين قصارى جهده لئلا الاجتهاد والتجديد في النصوص الفقهية وذلك لإزالة الموانع الموجودة في طريق العدالة السياسية والحقوقية والقانونية في المجتمع ومن جملة ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة (نفس المصدر، ١٩٩٦: ١١-٣٦) والمسلمين وغير المسلمين (نفس المصدر، ١٩٩٥: ٤٩٠-٥٠٤) وصار ذلك اساساً لمراعاة اهم اصول الديمقراطية في العصر الحاضر اي المساواة السياسية والقانونية بين افراد المجتمع. ومن وجهة نظر شمس الدين فان الانتخابات الحرة والشعبية اهم معيار للمشاركة وقبول الشعب في الحكومة الاسلامية. بالاضافة الى ذلك فان شرعية اي حكومة منوطه برضى المواطنين وقبولهم. (نفس المصدر، ابريل ١٩٩٧: ١١-١٢) ومن وجهة نظره فان

جدول ١ النماذج التسعة لحكومة الشعب المطروحة من ديوي هلد

١	النموذج	الاصل التوجيهي	بعض الخصائص الاصلية	بعض الظروف العامة
١	الديمقراطية انكلاسيكية (الاغريق)	فتح المواضون بالعدالة السياسية والحكومة والانتقاد بحرية وعلى التوالي	- مشاركة الشعب بصورة مباشرة في التقنين والقضاء - الاستفادة من الانتخابات المباشرة والقرعة والتغيير لقبول المناصب. - قبول المناصب قصيرة الاجل	- المدينة - الدول الصغرى - اقتصاد الاستعباد - المحدودية في عدد المواطنين
٢	ديمقراطية الحماية جرمي بنتام - جيمز ميل (النصف الاول من القرن ١٩)	يطالب المواطنون بحماية الزعماء وحمايتهم للفقرة بان الزعماء وراء مصالحهم	- حكومة الشعب - اصل التوكيل - انتخابات منظمة بتصويت خفي - اصل استحواذ الزعماء	- مجتمع مدني مستقل ذاتياً - ملكية خاصة لوسائل الانتاج - اقتصاد اسواق بالمنافسة - رئاسة الاب في الاسرة
٣	ديمقراطية تكاملية - جان جاك روسو - جان استوارت ميل (النصف الثاني قرن ١٩)	المشاركة في الحياة السياسية للحماية المصالح الفردية فحسب بل لاجناد مواطنين ملتزمين ومتطورين	حكومة الشعب وحق التصويت العام تفكيك القوى - ضمان ارتقاء الحق الفردي وخاصة حرية الفكر والبيان - تجرئة البرلمان عن بيروقراطية الحكومة - مشاركة المواطنين في مختلف اجزاء الحكومة	- مجتمع مدني مستقل وعدم تدخل الحكومة قدر الامكان - اقتصاد الاسواق على اساس المنافسة - ملكية خاصة لوسائل الانتاج - حرية سياسية للنساء وتقسيم اعمال المنزل بشكل تقليدي - حكومات وطنية وعلاقات دولية موسعة

٤	ديمقراطية مباشرة ونهاية السياسة-ماركس وانجلس(النصف الثاني قرن ١٩)	نهایة الاستعمار والعدالة السياسية والاقتصادية- لازمان للحرية والتكامل الكلي. العدالة بمعنى ان كل شخص ياخذ حسب طاقته.	- تنظيم الاعمال بواسطة الكوميون- خضوع الموظفين الحكوميين للانتخابات الدورية- تدوير الشؤون العامة بشكل جماعي- تشكيل جيش الامة.	- اتحاد العمال- فشل البورجوازية- انهاء امتياز الطبقات- إلغاء الملكية الخاصة- حذف الاسواق والمبادلات والمال- إلغاء تقسيم العمل الاجتماعي
٥	ديمقراطية العلماء بالمنافسة-ماركس وبر- جوزف شوميتز- اواسط (القرن ٢٠)	اسلوب خاص لانتخاب العلماء السياسيين المختكين والقادرين على ادارة الامور والتقنيين	حكومة برلمانية وسلطة تنفيذية قوية- منافسات بين الاحزاب والمشرحين السياسيين- حكومة السياسة الحزبية على البرلمان- مركزية القيادة السياسية- بيروقراطية مستقلة ومتعلمة	مجمع صناعي- تصميم مقطع للمقابلة الاجتماعية والسياسية- وجود ثقافة سياسية تطبيق اختلاف العقائد- ايجاد طبقة اختصاصية فنية ومدراء محنكين- منافسات بين الحكومات للوصول الى السلطة في النظام الدولي.
٦	الانقياد الى الكثرة رابرت دال- ترومن (النصف الثاني قرن ٢٠)	محافظة الحكومة بواسطة اقلية وضمان الحرية السياسية- موانع مقابل نمو التشكلات القوية- الدولة غير مسؤولة.	حقوق المواطنين ومنها التصويت بصورت واحد وحرية البيان- نظام السيطرة على القوات الثلاثة والبيروقراطية الادارية- نظام انتخابات تنافسي بين حزبين على الاقل- انظمة قانونية ذات ثقافة سياسية متنوعة	مجموعات عديدة في المجتمع تشترك في السلطة وتبادلها- توازن بين المواطنين النشطين وغير النشطين للمحافظة على التوازن السياسي- توزيع السلطة الاقتصادية والاجتماعية - مشاركة غير متوازنة في السياسة.
٧	ديمقراطية حقوقية- هايك- نوزيك- النصف الثاني قرن ٢٠	اصل الاغلبية للمحافظة على الافراد مقابل الحكومة المستبدة فانه اسلوب مؤثر ومطلوب للمحافظة على الحرية- حكومة الاغلبية يجب ان تحد من قبل حكومة القانون لتقوم بالعمل بشكل متعادل.	دولة مشروطة مع تجزئة القوات بشكل دقيق- حاكمية القانون- ادنى درجة من تدخل الحكومة في المجتمع المدني والحياة الخاصة- اعلى درجة ليدان العمل لمجتمع الاسواق الحرة	قيادة سياسية محكمة في اطار الاصول الليبرالية- ادنى درجة لقواعد البيروقراطية- محدودة دور المجموعات المشكافة في الارباح- تقليل التهديد للتزوع الى الاغلبية.
٨	ديمقراطية المشاركة- بولانزاس- مكفرسون- بيتن (النصف الثاني للقرن العشرين)	الحقوق المتساوية لتكامل النفس تتوفر في مجتمع مشترك فقط، المجتمع الذي يري شعور الفائدة السياسية ويعزز الانتباه الى المواضيع الجماعية ويساعد على ايجاد مواطنين اذكياء.	مشاركة المواطنين بشكل مباشر في تنظيم المؤسسات الاصلية للمجتمع ومنها محلات العمل والاجتماعات المحلية- تجديد نظام حزبي حيث يكون المسؤول الحزبي مسؤولاً امام الاعضاء- نشاط احزاب المشاركة في اطار برلمان اوكونغرس.	تحسين المصادر الضعيفة للعديد من المجموعات الاجتماعية عن طريق التوزيع الثاني للمصادر المادية- تقليل القدرة البيروقراطية غيرالمسؤولة في الحياة العامة والخاصة- وجود نظام معلوماتي مفتوح- اعادة النظر بشأن مراقبة الاطفال حيث تتاح فرصة المشاركة للمرأة.
٩	استقلال ذاتي مباشر ديوييد هلد العقود الاخيرة للقرن ٢٠	يجب ان يتساوى الاشخاص في تحديد ظروف حياتهم، اي تتساوى حقوقهم في تحديد الاطار الذي يتبع لهم الفرص، ما لم يستخدموا هذا الاطار لنفي حقوق الآخرين.	تقديس اصل الاستقلال الذاتي في الدستور واعلان الحقوق- بناء برلماني اوكونغرس على اساس مجلسين- تنوع الاسر والمصادر المعلوماتية والمؤسسات الثقافية والجمعيات الاستهلاكية وغيرها- نظام حزبي تنافسي- انواع الوكالات الخاصة للحث على الابداع والتنوع	توصل الى المعلومات بحرية- تحديد اولويات للاستثمارات العامة الى اقل حد ممكن بواسطة الحكومة- تقليل مراكز القدرة غير المسؤولة في الحياة العامة والخاصة- المحافظة على اطار لاستقبال خبرات ذات شكل منظم- مسؤولية جماعية في الشؤون الدنيوية.

٤- دراسة افكار الدكتور مهدي الحائري الزدي، السياسية

الدكتور الحائري من العلماء المعاصرين الذين نجحوا في التسلط النسبي في مجالي الفلسفة الاسلامية والفلسفة الغربية (لاجوردي ١٣٨٠، صص ١١-٢٢) واذا ما القينا نظرة على مؤلفاته ومنها (العلم الكلي او فلسفة ما بعد الطبيعة) و(بحوث العقل النظري) (مبادئ الفلسفة التطبيقية) و(هرم الكون) و(بحوث عملية للعقل) (فلسفة الاخلاق) (رضوي ١٣٧٩: ١٥٧-١٦٧) سنرى ان غالبيتها تدور حول مباحث الفلسفة الاسلامية والفلسفة الغربية ومقارنتها.

وفي هذا المجال نرى كتاب (الحكمة والحكومة) (حائري، ١٩٩٥) هو المؤلف الوحيد للدكتور الحائري الذي يدور حول الفلسفة السياسية. وبذلك نرى ان نظرية الدكتور الحائري للسياسة وافكاره السياسية هي نظرة فلسفية مع انه استخدم الكثير من الافكار والنظريات الفقهية واصول فقه الشيعة. واذا ما القينا نظرة على كتاب (الحكمة والحكومة) سنشاهد ان حائري قدم نظريات وافكار بديعة في مجال الفلسفة السياسية للمسلمين وخاصة الشيعة. ومن جملة افكار الحائري عند تحليله موضوع الحكومة هو اختيار صفة البديع للحكومة التي استخرجت من الحكمة (نفس المصدر، ٥٤-٦٢) وذلك بمعنى اعتبار الحكومة شيئاً طبيعياً وتجريبياً، وعدم تصنيفها في قائمة الاحكام الالهية (نفس المصدر، ٦٣-٦٥) مع ذلك فان اهم ما قام به الحائري في كتابه هو طرح النظرية الابتكارية اي (التوكيل المشاع للمالك الخاص) في مجال منشأ الشرعية للحكومة الاسلامية (كديور ١٣٧٦: ١٧٥-١٨٦) وطبقاً لهذه النظرية يقوم الشعب بتأسيس حكومة بالاستناد للقانون الانساني والاسلامي لمليتهم المشاعة لبيتهم الطبيعية (الحائري ١٩٩٥: ١٠٦-١٠٨) وبذلك فان منشأ الشرعية للحكومة الالهية سيكون شعبياً وان استمرار شرعية كل حكومة منوط برضى مواطنيها في المجتمع. وذلك بمعنى الضمان للحكومة الشعب وتحديد مصيرهم السياسي بانفسهم. ومن وجهة نظر الحائري فان علاقة الشعب بالزعماء تكون كعلاقة المالك المشاع ووكيله ومثله وهذا ما يعني تغيير العلاقة بين الشعب والزعماء من الولاية الى الوكالة وان له العديد من العواقب

الخاصة ومنها ان رضى الشعب عن الزعماء هو شرط لاستمرار الحكومة. (نفس المصدر، ١٢١). ولم يعتقد الحائري بنظرية الولاية السياسية للفقهاء في مجال الشؤون العامة والسياسية ويقول بان الفقهاء لا يتميزوا سياسياً عن سائر الناس (نفس المصدر، ١٧٧-٢١٤) بل يتعدى ذلك ويذهب الى فصل النبوة والامامة عن امر الخلافة والحكومة وان منشأ شرعية حكومة النبي الاكرم (ص) وخلافة الامام علي (ع) هي رضى الشعب وقبوله. (نفس المصدر، ١٣٥-١٤٥) واذا ما قمنا بمقارنة نظرية الحائري مع سائر علماء الشيعة المعاصرين حول الحكومة وخاصة في مجال شرعية الحكومة، سنرى ان الحائري قد خطى خطوة كبيرة نحو حكومة الشعب كما خطى شمس الدين في هذا المجال. ولا توجد في آراء الحائري اية امتيازات للفقهاء في الشؤون السياسية وان كافة الشؤون الخاصة بالحكومة تتعلق بالشعب لوحده. (كديور ١٣٧٦: ١٨٣-١٨٦). وعند فحصنا للمكونات الاساسية لحكومة الشعب في آراء الحائري نرى انه لم يتحدث بصراحة عن بعض المكونات لكنه يحاول تبرير الحريات السياسية والعدالة السياسية والحقوق للانسان وسيادة الشعب ومشاركة الاشخاص في تحديد مصيرهم وحق التقنين لهم بالنظر الى نظرية الملكية المشاعة. ومن وجهة نظر الحائري فان الحريات السياسية في الاسلام متجذرة ومبنية على اصول علم الانسان الاسلامي كأصل خلافة الانسان في الارض. واما مباحث الحريات السياسية في المجتمعات الديمقراطية الحالية فانها تترى على اساس القانون والعقود الاجتماعية، وبذلك فان الحريات السياسية في الاسلام تكون ذاتية ومقاومة. (الحائري، ١٩٩٥: ١٦١-١٦٣) ويعلل الحائري العدالة السياسية والحقوقية للانسان على اساس القانون الانساني والاسلامي اي (الناس مسطون على اموالهم) لان حق الملكية للشعب من رجاله ونسائه والمسلمين وغير المسلمين يجب ان يكرم بصورة مساوية (نفس المصدر، ١٠٨-١١٤) ويعتبر الحائري مشاركة الافراد في تحديد مصيرهم السياسي والتقنين من الحقوق المؤكدة لكل مواطن في البلاد وان الشارع قد فوض المواطنين في المسائل الخاصة بشؤونهم العامة وحياتهم

٦- اسلامية الحكومة بمعنى اسلامية قوانينها وعدم تعارضها مع اصول الاسلام الاساسية.

٧- ليس للفقهاء ولاية سياسية ومهمتهم استخراج الاحكام الثابتة الشرعية والقضاء والارشاد الديني والدعوة الى الخير.

٨- توجد في الحكومة المنتخبة الاسلامية، انواع الحريات السياسية وغير السياسية للشعب حيث لا تتعارض مع الاحكام الثابتة الشرعية.

٩- في الحكومة المنتخبة الاسلامية يتساوى جميع الافراد امام القانون ولا يختلف الرجال عن النساء والمسلمين عن غير المسلمين والشيعة عن السنة.

١٠- يتم قبول السيادة الوطنية او سيادة الشعب على مصيرهم السياسي بصورة تامة.

١١- من الضروري مشاركة المواطنين في البلدان الاسلامية في الانتخابات لتعيين نوابهم واعلان رضاهم عن الحكومة الاسلامية.

١٢- اهم مصدر للتقنين في الحكومة المنتخبة الاسلامية هو الشرع الاسلامي، وان العلماء المسلمين يستخدمون اصل الاجتهاد لتطبيق الاحكام الشرعية بالقوانين والمسائل اليومية.

ونظراً لتلك الاصول العامة، بإمكاننا ان نصف اوصاف نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة) في الجدول رقم ٢.

الاجتماعية ليقوموا بادارة شؤون مجتمعهم وفقاً لمصالحهم وظروفهم الاجتماعية. (نفس المصدر، ١١٩-١٣٤).

٥- اصول ومبادئ الحكومة الاسلامية المنتخبة

بعد التعرف على آراء وافكار شمس الدين والحائري السياسية، وبغض النظر عن الاختلافات الجزئية بين افكارهما وبدون التطرق الى التفاصيل، بإمكاننا ان نجزء الاصول ومبادئ نموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة كما يلي:

١- شرعية الحكومة الاسلامية، شرعية الهية-شعبية، ويعني ذلك ان شرعية الحكومة لا تكون كاملة من دون آراء الشعب او تصويتهم.

٢- فوض الى الشعب تدبير شؤونهم السياسية وبإمكانهم تعديل واصلاح الشؤون الاجتماعية وفقاً لمصالحهم التي يحددها في مختلف الظروف الزمنية والمكانية.

٣- يجب مراعاة الاحكام الشرعية الثابتة في الحكومة الاسلامية المنتخبة، وفي الاحكام المتغيرة يجب القيام بالعمل بمراعاة مصالح المواطنين.

٤- ادارة شؤون المجتمع امر عقلائي فيجب الاستفادة من التجارب البشرية في هذا المجال.

٥- ان شكل الحكومة الاسلامية يحدد بالشورى اي ان مقدرات الشعب السياسية تحدد بالاستفتاء العام (واصوات الاغلبية عند عدم الاتفاق). ويتم تعيين رئيس الحكومة من قبل الشعب.

جدول ٢ اوصاف نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة)

الدورة التقريبية	العقد الاخيرة للقرن العشرين
الاصل التوجيهي	الحكومة والسيادة معوضة بشكل تام الى الشعب نفسه. من الضروري مراعاة الاصول الثابتة لنشريعة الاسلامية بأي حال من الاحوال.
الخصائص الاصلية	- سيادة الشعب مع حق التصويت العام اصل الاستجاب للزعماء - تجزئة القوى، المساواة امام القانون، انتخاب منظم وتصويت غير علني - عدم وجود حقوق خاصة للفقهاء والمسلمين والشيعة والرجال
الظروف العامة	- مجتمع مدني بحالة القوة والتوسيع - اقتصاد اسواق حرة وحدود خاصة- نظام حكومة وطنية - ملكية خاصة لوسائل الانتاج- جهود لتحرير المرأة السياسي بصورة تامة. - عدم وجود احزاب قائمة ومستقلة وعامة عدم اختبار انظمة الديمقراطية الليبرالية

٦- مقارنة الظروف العامة لنماذج هلد والمجتمعات الإسلامية

بعد التعرف على نموذج الحكومة الإسلامية المنتخبة سنقارن هذا النموذج بأحدى نماذج هلد. بلا شك فإن النماذج الوحيدة التي يمكن مقارنتها بنموذج الحكومة الإسلامية المنتخبة هي التي لا تعارض ظروفها العامة كلياً بالظروف العامة للمجتمعات الإسلامية، لأن البحوث تدل على عدم إمكان وجود الخصائص الأصلية ما لم تحقق الظروف العامة بأي نموذج من نماذج الديمقراطية. وبغية ذلك ونظراً للنقاط المشتركة الأساسية في الظروف العامة لبعض النماذج التي طرحها هلد يمكننا ان نقسم النماذج الى اربعة اجزاء: ١- نموذج الديمقراطية الكلاسيكية: لا توجد الظروف العامة بهذا النموذج في اي مجتمع من مجتمعات العصر الحاضر من جملة ذلك وجود حكومة في المدن الصغيرة، واقتصاد مؤسس على اساس الاستعباد والمشاركة المباشرة في ادارة شؤون المجتمع، فيمكننا ان نغض النظر عن ذلك. ٢- نماذج الديمقراطية الليبرالية (تايدى- تكاملي): لا تعارض الظروف العامة لهذين النموذجين كالمجتمع المدني المستقل والملكية الخاصة على وسائل الانتاج وغير ذلك، مع الظروف العامة للمجتمعات الإسلامية. وفي الحقيقة ان العديد من تلك

الظروف توجد في المجتمعات الإسلامية الحالية او لم توجد امكانية تحقيقها خارج الفكر. ٣- نموذج الديمقراطية المباشرة: طبقاً لتعريف هلد يتكون هذا النموذج طبقاً لنظريات ماركس وإنجلس في المجتمعات التي تتكون فيها طبقة العمال بمعناها الماركسي، ويعد فشل البورجوازية ونهاية الاستعباد تحقق الارضية للعدالة السياسية والاقتصادية لجميع افراد الشعب. دون شك ان الظروف العامة لهذا النموذج لم توجد في اي مجتمع من المجتمعات الإسلامية وان امكانية إيجادها ضعيفة للغاية. ٤- نماذج الديمقراطية المعاصرة: طبقاً للدراسات التي قام بها هلد فان اهم الظروف العامة لهذا النموذج والتي لم توجد الكثير منها في المجتمعات الإسلامية الحالية، هي وجود مجتمع صناعي والتنمية الشاملة والثقافة السياسية المتعاطفة والنظام المعلوماتي المفتوح والاهم من ذلك تجارب ونجرات الانظمة الديمقراطية الليبرالية. فمن بين النماذج المطروحة من قبل هلد، نلاحظ ان الظروف العامة لنموذجي الديمقراطية التايدية والديمقراطية التكاملية، تتلائم مع ظروف المجتمعات الإسلامية الحالية. (جدول رقم ٣) ومن بين هذين النموذجين فان نموذج الديمقراطية التكاملية يتلائم مع آراء العلماء المسلمين لاشتراكه على جوانب اخلاقية ومثالية (هلد، ١٣٦٩: ١١٤).

جدول ٣ الظروف العامة لنماذج هلد الديمقراطية ومقارنتها بظروف المجتمعات الإسلامية الحالية.

النموذج	الظروف العامة	التلاؤم بظروف المجتمعات الإسلامية الحالية العامة
ديمقراطية كلاسيكية	- حكومة في المدن الصغيرة- اوقات حرة للمواطنين لوجود اقتصاد الاستعباد- قلة التكاثر السكاني- مشاركة مباشرة للمواطنين في ادارة شؤون المجتمع	لا يوجد
ديمقراطية ليبرالية	- مجتمع مدني مستقل ذاتياً- ملكية خاصة لوسائل الانتاج- اقتصاد اسواق بالمنافسة نظام حكومات وطنية رئاسة الاب في الاسرة- جهود لتحرير السياسي للمرأة بالمحافظة على تقسيم الاعمال المنزلية التقليدية	يوجد (في غالبيتها)
ديمقراطية مباشرة	الوحدة بين طبقات العمال- فشل البورجوازية- المساواة بين الطبقات- إلغاء الملكية الخاصة- حذف الاسواق والمبادلات والمال.	لا يوجد
نماذج	مجتمع صناعي- ثقافة سياسية تطبق اختلاف العقائد	لا يوجد (في غالبيتها)
الديمقراطية المعاصرة	توزيع السلطة الاجتماعية والاقتصادية- تقليل القواعد البيروقراطية الى اقل حد ممكن- وجود نظام معلوماتي مفتوح والتوصل الى المعلومات بحرية- مسؤولية جماعية في الشؤون الدولية.	

٧- مقارنة تطبيقية بين نموذج الديمقراطية التكاملية

ونموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة

حيث ان التركيز الاساسي في اساليب المقارنة يركز على تحصيل نقاط الاشتراك بين ظاهرتين او عدة ظواهر، للقيام بالمقارنة التطبيقية بين النموذجين المذكورين سنقدم نقاط التشابه في اجزائها:

١- نقاط الاشتراك في مجال الظهور: كما صرح هلد حول اسباب ظهور نموذج الديمقراطية التكاملية، فقد ظهرت الى حد ما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثمرة آراء وجهاد العلماء التحرريين الذين جاهدوا منذ القرن السابع عشر لتحرير الشعب واقامة العدالة السياسية. وفي هذه الدورة كانت نتائج الاحداث الهامة كاستقلال امريكا والثورة الفرنسية، السبب الرئيسي لاول مرة لقبول العدالة السياسية بين البشر ووجوب استجواب الزعماء ازاء رعيتهن ووجوب اقامة انتخابات دورية وانشاء منظمات محافظة لحكومة الشعب. وفي تلك الدورة ولاول مرة تكونت مجموعات نشطة للمناضلة والجهاد للمحافظة على حقوق النساء والعمال. والنتيجة العامة لتلك المساعي هي تشكيل اول نموذج لحكومة الشعب الليبرالية. (نفس المصدر، ١١٧-١١٩) وان تلك الظروف تكونت اثر التطورات الداخلية وبوساطة شعوب تلك المجتمعات ولم توجد هناك عوامل خارجية مساعدة. وبخصوص ظهور اول نماذج حكومة الشعب في المجتمعات الاسلامية ومنها نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة) يجب القول انه بعد تعرف العلماء والمثقفين المسلمين على تطورات العالم الحديث منذ اواخر القرن التاسع عشر، ودخول المنجزات الحديثة الى المجتمعات الاسلامية في هذه الدورة وظهور الحركات والثورات المختلفة من قبل الاصلاحيين في تلك الدول، وبالتالي خيرة تاسيس اول حكومة اسلامية ذات انظمة سياسية حديثة في ايران، ظهرت ولأول مرة ثورات جادة لتثبيت العدالة السياسية بين افراد المجتمع ولزوم استجواب الزعماء امام رعيتهن ولزوم اقامة انتخابات دورية حرة وابعاد منظمات محافظة

لسيادة الشعب في المجتمعات الاسلامية. (رجائي، ١٣٨١: ٦٧-١٠٤ وسيسك، ١٣٨٠: ٥٥-٨١) وفي هذا المجال وخلافاً لوضع القرن التاسع عشر فان هناك عوامل مساعدة خارجية كالمجتمعات والمنظمات التي تدعم حقوق الانسان وحقوق الاقليات، وانواع المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية والدول الديمقراطية الغربية، وجميعها تحث على ايجاد الديمقراطية في المجتمعات الاسلامية. بالإضافة الى ذلك لا يمكننا ان نغض النظر عن التأثيرات الناتجة عن تطور مجالات الاتصالات بالاقمار الاصطناعية وزيادة قنوات الراديو والتلفزيون والصحف والكمبيوتر ووسائل الاعلام الاخرى وغير ذلك والتي تنتج عن جريان العولمة وثورة المعلومات والاتصالات. فرى حالياً في المجتمعات الاسلامية مجموعات تدافع عن حقوق الانسان وحقوق المرأة وحقوق العمال. وبذلك مع العلم بوجود اختلافات جادة يمكننا ان نجد الكثير من التشابهات في مجال ظهور اول نماذج الديمقراطية في المجتمعات الغربية والاسلامية.

٢- النقاط المشتركة في الظروف العامة: كما ذكرنا في الجدل رقم ١ فان هلد يصرح ان اهم الظروف العامة لنموذج الديمقراطية التكاملية هو ايجاد مجتمع مدني مستقل وعدم تدخل الدولة الى اقل حد ممكن، واقتصاد الاسواق يتنى على اساس المنافسة، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحرر المرأة من الناحية السياسية مع المحافظة على اعمال المنزل التقليدية، ونظام الحكومات الوطنية وعلاقات دولية موسعة. بلاشك فان العديد من هذه الظروف قد توفرت في قطاعات كبيرة من المجتمعات الاسلامية. وفي الحقيقة بعد مرور عقود من الاستقلال السياسي لتلك الدول، تم استقرار انظمة للحكومة الوطنية في تلك المجتمعات وتم تثبيت حدودها السياسية الى حد ما. ومن جهة اخرى بعد ما نشطت مجموعات مختلفة، فقد توفرت لأول مرة، الارضية اللازمة لايجاد نوع من انواع المجتمعات المدنية المستقلة. وثمره تلك النشاطات هي الجهود لتحرير المرأة في المجالات السياسية والحيلولة دون تدخل الدولة في مجالات

الحياة الخاصة والاكتفاء في المجتمع المدني. فمع اننا لا يمكننا ان نغض النظر عن التميزات الناتجة عن مسيرة العولمة على مفهوم السيادة الوطنية والديمقراطية لكننا نقول ان ظروف المجتمعات الاسلامية العامة تتشابه كثيراً بالظروف العامة لنموذج الديمقراطية التكاملية.

٣- النقاط المشتركة في الخصائص الاصلية: كما قلنا فان هلد يصرح ان اهم الخصائص الرئيسية لنموذج الديمقراطية التكاملية هو سيادة الشعب مع حق التصويت العام وتجزئة القوى وضمان ارتقاء الحقوق الفردية وخاصة حرية البيان والفكر، وتجزئة البرلمان عن الديمقراطية الحكومية والمشاركة الموسعة للمواطنين في مختلف قطاعات الحكومة. بلاشك ان مقارنة هذه الخصائص بالخصائص الاساسية المقدمة لنموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة، تدل على ان هناك نقاط مشتركة عديدة. وفي الحقيقة ان شمس الدين والحائري بعد تقديمهما لنظريات جديدة في مجال الحكومة الاسلامية قد خطوا خطوات هامة في تثبيت حق السيادة عن طريق التصويت وانتخاب النواب، وهذا ما نراه بوضوح عند مقارنة سائر النظريات الموجودة في مجال الحكومة الاسلامية. بالاضافة الى ذلك فان تفويض كامل حق السيادة للشعب والذي طرحه شمس الدين والحائري، يوفر الارضية العامة لايجاد سائر الخصائص الرئيسية كتمجزة القوات وضمان الحقوق الفردية والمشاركة الموسعة للمواطنين في الشؤون العامة. ويجب القول ان المجتمعات الاسلامية الحالية ليست مؤهلة لقبول بعض الخصائص الاصلية لنموذج الديمقراطية التكاملية ومنها تجزئة البرلمان عن الديمقراطية الحكومية. ومع ذلك فان مثل هذه الفروق لا يمكن تبريرها بالقياس مع الفروق الاخرى والخصائص الاصلية للنماذج المقترحة من قبل هلد.

٤- النقاط المشتركة في آراء المؤسسين: ان آخر محور مشترك بين نموذجي الديمقراطية التكاملية والحكومة الاسلامية المنتخبة هي وجود بعض الآراء والافكار المشتركة لدى مؤسسي هذين النموذجين. واذا ما قارنا باختصار، آراء شمس الدين والحائري بآراء جان جاك

روسو (١٧١٢-١٧٧٨) وجان استوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٢) سنرى انه على الرغم من الاختلافات الناتجة عن الاختلاف الزمني والمكاني فان جميعهم يطالبون بتحكيم حق سيادة الشعوب على مصيرها بأنفسها وتثبيت الحرية والعدالة السياسية والحقوقية للانسان وتحديد قدرة الدولة وانتخاب المسؤولين والسلطات التنفيذية وإحياء حقوق المرأة السياسية ودعم حقوق الاقليات وإزالة الموانع الموجودة في طريق التقدم الخلقي لافراد المجتمع. وفي الحقيقة ان روسو أكد على تفويض كامل حق السيادة للشعب وصرح بان اساس ومبدأ شرعية الدولة هو (العقد الاجتماعي). (روسو، ١٣٧٩: ٧٤) ومن وجهة نظره فان هذا العقد يستوجب العدالة السياسية والحقوقية للانسان. (نفس المصدر: ١٢٤) وتوجد في آراء روسو السياسية اتهامات ناتجة عن اسلوب التعبير والشهودي الخاص به. (بلوم، ١٣٧٣: ٦٥٩) وجاء من بعده جان استوارت ميل بنظرياته في مجال الحرية والديمقراطية وأزال العديد من الملابس. وبعد تحريره (اطروحة عن الحرية) اراد تعيين طبيعة وحدود القدرة التي يتفدها المجتمع على الأفراد. (ميل ١٣٦٣: ٢٥) وكان ميل يخالف استخدام القدرة السياسية الاستبدادية وان حرمان الانسان من حقة الطبيعي لتحديد مصيره بنفسه يهدد اساس الشرف الانساني والعدالة الاجتماعية. ومن وجهة نظر ميل فان الحكومة المنتخبة هي الحكومة الوحيدة وافضل حكومة التي تلي طلبات الانسان. (ميل، ١٣٦٩: ٧٨)، ومن اهم اوصاف هذه الحكومة، مشاركة الشعب واشرافه على جميع الامور. وعلى اية حال فان تقدم روسو وميل بالنسبة لشمس الدين والحائري قد أثار في آراء هذين العالمين المسلمين، وذلك ما نراه بوضوح في كتاب (الحكمة والحكومة) للحائري. وقد اشار الحائري عدة مرات لأثار روسو في كتابه ونقل عن روسو مباشرة خمسة اجزاء في كتابه (العقد الاجتماعي) (الحائري، ١٩٩٥: ٨٥-٨٦-٨٧-٩١-٩٢) بالاضافة الى ذلك فانه للرهنة على نظرية الملكية المشاعة الشخصية قام بنقد

استجواب الزعماء وتجزئة القوى والترعة القانونية. ويمكننا ان نلخص ذلك في نموذج (الحكومة الاسلامية المنتخبة). وان مقارنة هذا النموذج بنماذج هلد التسعة تدل على ان هناك فروق جادة بين نموذج الديمقراطية التكاملية (روسو- ميل) ونموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة، لكن مشابقتها في مجال الظهور والظروف العامة والخصائص الاصلية وافكار المؤسسين جعلت النموذجين قابلين للمقارنة. في حين انه ليست هناك نقاط مشتركة بين نموذج الحكومة الاسلامية المنتخبة والنماذج الاخرى للديمقراطية المطروحة من قبل هلد، بل ان الاختلافات الجادة في الظروف العامة والخصائص الاصلية تجعلهما لا ينسجمان معاً.

٩- المصادر

- ١- بلوم، ويليام تي. نظريه هاى نظام سياسى (بالفارسية)، ترجمه احمد تدين، طهران، آران، ١٣٧٣.
- ٢- الحائري اليزدي، مهدي، حكمت وحكومت (بالفارسية)، لندن، انتشارات شادى، ١٩٩٥ م.
- ٣- حسيني، محمد، (كتابشناسى محمد مهدي شمس الدين) (بالفارسية)، فصلنامه كتابهاى اسلامى، سال اول، شماره اول، بايز ١٣٧٩.
- ٤- دال، رابرت، دربارہ دمكراسى (بالفارسية)، ترجمه عباس مخبر، طهران، روشنكران، ١٣٦٩.
- ٥- رجائى، فرهنك، اندیشه سياسى معاصر در جهان عرب (بالفارسية)، قران، مركز مطالعات استراتژيك خاورميانه، ١٣٨١.
- ٦- رضوى، مسعود، آفاق فلسفه از عقل نساب تا حكمت احكام (بالفارسية)، (كفت و كو با دكتور حائري يزدي)، طهران، فرزانه روز، ١٣٧٩.
- ٧- روسو، ژان ژاك، قرارداد اجتماعى (بالفارسية)، متن ودر زمينه متن، ترجمه مرتضى كلاتريان، طهران، آگاه، ١٣٧٩.
- ٨- سيسك، تيموتى دى، اسلام ودمكراسى (بالفارسية)، ترجمه شيانلى بهرامبور وحسن محدثى، طهران، نشر نى، ١٣٨٠.

العقد الاجتماعي وخاصة من وجهة نظر روسو (نفس المصدر، ٨٧-٩٥) وما يهنا في هذا المجال هو ان الحائري يقوم بنقد العقد الاجتماعي في زمن لا تكون فيه المسألة من مشاكل علماء السياسة الاصلية في المجتمعات الديمقراطية، وهذا ما يقرب الحائري من روسو والمعاصرين له. وفي الحقيقة يريد الحائري كما فعل علماء القرن الثامن عشر والتاسع عشر ان يبرهن حق سيادة الشعب وتعيين مصيره السياسي بنفسه. في حين ان الموضوع هذا يعتبر في الافكار السياسية الحديثة كأمر بديهي. وفي هذا المجال اذا ما طالعنا آثار شمس الدين السياسية سنرى انه بالعكس من الحائري لم يرغب في ذكر اسماء وآثار العلماء والفلاسفة الغربيين في آثاره، مع ان نصوص مباحثه تدل على انه يعرف الاصول والمبادئ السياسية الحديثة. وفي مجال تمثيل بعض آراء شمس الدين وآثار جان استوارت ميل يمكننا ان نشير كنموذج لتساخيمهما المشتركة في مجال الحقوق والاقليات وحقوق المرأة. والى جانب جهاده العملي لتثبيت حقوق الاقليات (غري، ١٣٧٩: ٩٩-١٣٣) فان ميل بتحريه كتاب (رقية المرأة) (ميل، ١٣٧٧) قد بذل جهده لإحياء حقوق المرأة السياسية في عصره بالذات. وان شمس الدين الى جانب إلفاته لمراعاة حقوق الاقليات في المجتمع الاسلامي، قام بتأليف كتاب (اهلية المرأة لتولى السلطة) (شمس الدين، ١٩٩٦) وبذل جهده لتثبيت حقوق المرأة السياسية في المجتمعات الاسلامية.

٨- استنتاج

بعد دراسة آراء وافكار شمس الدين والحائري السياسية، وخاصة نظريتي (ولاية الامة على نفسها) و(التوكيل المشاع للمالك الخاص) الابتكاريتين نرى ان هذين العالمين الشيعة قد خطوا خطوات جبارة نحو تلاؤم الحكومة الاسلامية مع مبادئ الانظمة الديمقراطية. ومن اهم النتائج التي يمكننا ان نستخلصها من آرائهما السياسية هي تفويض كامل حق السيادة الى الشعب والعدالة السياسية والحقوقية لافراد الشعب ونفي الحقوق الخاصة للرجال والمسلمين والشيعة والفقهاء في المجالات العامة، والمشاركة والقبول العام، واصل

www.ShitteCouncilgove.lb .

١٦- شمس الدين، محمد مهدي، الاجتهاد والتجديد في الفقه الاسلامي، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.

١٧- كديور، محسن، (تأملی در مساله ولايت فقيه) (بالفارسية) در مجموعه مقالات دغدغه های حکومت دینی، طهران، نشر نی، ١٣٧٩.

١٨- كديور، محسن، نظريه های دولت در فقه شیعه (بالفارسية)، طهران، نشر نی، ١٣٧٦.

١٩- كرى، جان، فلسفه سياسى استوارت ميل (بالفارسية)، ترجمه خشایار دیهیمی، طهران، طرح نو، ١٣٧٩.

٢٠- لاجوردی، حبیب، خاطرات دکتر مهدي حائری يزدي (بالفارسية)، طهران، كتاب نادر، ١٣٨٠.

٢١- موسى، فرح، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بين وهج الاسلام وجليد المذاهب، بيروت، دارالمهادي، ١٤١٢ ق/ ١٩٩٢ م.

٢٢- ميل، جان استوارت، رساله دربارہ آزادی (بالفارسية)، ترجمه جواد شيخ الاسلامی، طهران، علمی وفرهنگی، ١٣٦٣.

٢٣- ميل، جان استوارت، تأملاتی در حکومت انتخابی (بالفارسية)، ترجمه علی رامین، طهران، نشر نی، ١٣٦٩.

٢٤- ميل، جان استوارت، كنيزك كردن زنان، ترجمه خسرو ريكي، قرآن، بانو، ١٣٧٧.

٢٥- هلد، دیوید، مدل های دمکراسی (بالفارسية)، ترجمه عباس مخیر، طهران، روشنگران، ١٣٦٩.

26-Esposito, John, The Islamic Threat, myth or Reality? Second Ed. Oxford university press.

27- Harridon Ross, Democracy, Newyork, Routledge, 1993.

28- Held, David, Models of Democracy, Second Ed. Polity and Stanford university press, 1996.

29- Parry, Geriant, "Types of Democracy" in The Encyclopedic of Democracy, London, Routledge, 1995.

30- Plamenats, John, Man and Society, Newyork, Longman, 1968.

٩- شمس الدين، محمد مهدي، العلمانية (تحليل ونقد للعلمانية وتاريخاً في مواجهة المسيحية وهل تصلح لمشاكل لبنان)، بيروت، مجد، الطبعة الثانية ١٩٨٢. (الترجمة الفارسية: حكومت منهای دين (بررسی همه جانبه از مفهوم وتاریخ بیدایش علمانیت در رویارویی با اسلام ومسیحیت) ترجمه حسن شمس کیلانی، طهران، بی جا، ١٣٦٣).

١٠- شمس الدين، محمد مهدي، مطارحات في الفكر المادي والفكر الديني، بيروت، دارالتعارف، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

١١- شمس الدين، محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الاسلامي، محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٤١٢ ق/ ١٩٩٢ م. (الترجمة الفارسية: جامعة سياسي اسلامي، مباني فقهي وتاريخي، ترجمة مرتضى آيت الله زاده شیرازی، طهران، دانشگاه تهران، ١٣٨٠).

١٢- شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والادارة في الاسلام، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م. (الترجمة الفارسية: نظام وحکومت ومديريت در اسلام، ترجمه و تفسیر مرتضى آيت الله زاده شیرازی، قرآن، دانشگاه قرآن، ١٣٧٥).

١٣- شمس الدين، محمد مهدي، اهلية المرأة لتولي السلطة، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

١٤- شمس الدين، محمد مهدي، التطبيع بين ضرورات الانظمة وخيارات الامة، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٥- شمس الدين، محمد مهدي، (رحد سماحة آية الله الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين على اسئلة الاستاذ فواد ابراهيم) (باسمهای مکتوب شيخ شمس الدين به سؤالات استاد فواد ابراهيم در مورد ابعاد حکومت اسلامی از نظر شیعه که برای درج در کتاب (الفقيه والدولة) در تاريخ ١٣ آوريل ١٩٩٧ نوشته شده است) موجود در سايت اينترنتي مجلس اعلاي شيعيان لبنان:

مردم سالاری در آرای شیخ محمد مهدی شمس‌الدین و دکتر مهدی حائری یزدی و مقایسه آن با مدل دموکراسی تکاملی

محسن کدیور^۱، علی اکبر کمالی اردکانی^۲

در اندیشه سیاسی اندیشمندان معاصر شیعه سه جریان دیده می‌شود، اول اندیشمندانی که به طور کلی در زمان غیبت در حوزه عمومی قائل به وظیفه خاصی برای مؤمنان نیستند و دخالت فقها در این حوزه را به امور حسییه محدود می‌سازند. دوم اندیشمندانی که قائل به نظریه ولایت فقیه هستند و سوم اندیشمندانی که ضمن نفی حق ویژه برای فقها در حوزه عمومی، معتقدند با رعایت ضوابط کلی دین، تعیین تکلیف حوزه عمومی به خود مردم واگذار شده است. شیخ محمد مهدی شمس‌الدین فقیه معاصر لبنانی با نظریه ابتکاری (ولایت امت بر خود) و دکتر مهدی حائری یزدی با نظریه ابتکاری (وکالت مالکان شخصی مشاع) از مهمترین متفکران دسته سوم هستند. این دو اندیشمند در آراء خود با واگذاری کامل حق حاکمیت به مردم، مدلی از دولت اسلامی ارائه کرده اند که می‌توان آن را (دولت انتخابی اسلامی) نامید. این مدل که برابری سیاسی و حقوقی انسانها، نفی حق ویژه برای مردان، مسلمانان، شیعیان و فقهاء در حوزه عمومی، مشارکت و رضایت عمومی، اصل پاسخگویی حکومتگران و قانونگرایی از مهمترین مبانی آن است، قابل مقایسه با مدل دموکراسی تکاملی (روسو - میل) یعنی یکی از مدل های نه گاه دموکراسی ارائه شده توسط دیوید هلد می‌باشد.

واژگان کلیدی: مردم سالاری، اندیشه سیاسی شیعه، محمد مهدی شمس‌الدین، مهدی حائری یزدی، دموکراسی تکاملی.

۱. استادیار گروه فلسفه دانشگاه تربیت مدرس
۲. دانشجوی دکتری علوم سیاسی دانشگاه تربیت مدرس

